

Distr.: General  
27 September 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الدورة الثامنة

أبوظبي، ١٦-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

المساعدة التقنية

## تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمانة

### أولاً - مقدمة

- ١- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره ٧/٧ المعنون "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية" إلى الأمانة أن تقدم إليه تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار وما يواجهه من تحديات.
- ٢- ووفقاً لذلك الطلب، أعد هذا التقرير استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات استجابة للمذكرة الشفوية الصادرة من الأمين العام بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وحتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وردت ردود من ١٩ دولة من الدول الأطراف والموقعة تضمنت معلومات تتعلق بجهودها الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفيما يلي أسماء تلك الدول: الاتحاد الروسي، أستراليا، بابوا غينيا-الجديدة، بالاو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، جزر القمر، جزر كوك، ساموا، السويد، سيشيل، الصين، غينيا-بيساو، فيجي، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، ناورو، النرويج، هايتي. ويتضمن هذا التقرير أيضاً معلومات حديثة بشأن المساعدة التقنية المقدمة من كيانات الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

\* CAC/COSP/2019/1



## ثانياً- تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف والدول الموقعة

### ألف- تصديق الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو انضمامها إليها

٣- يمثل تصديق الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية مكافحة الفساد أو الانضمام إليها عنصراً رئيسياً من قرار المؤتمر ٧/٧. ويبلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية حالياً ١٨٦ دولة. وقد دعم مقدمو المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف عمليات تصديق الدول الجزرية الصغيرة النامية أو انضمامها. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب/مكتب المخدرات والجريمة) الترويج للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها من خلال تقديم أنشطة محددة الأهداف في مجالات التوعية والدعوة على المستويين السياسي والتشريعي، إلى جانب توفير المساعدة التقنية، بما في ذلك عقد حلقات عمل تمهيدية للتصديق من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية.

٤- ومنذ اعتماد القرار ٧/٧، انضمت إلى الاتفاقية دولة جزرية صغيرة نامية واحدة، هي ساموا. وقد أصبحت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية الآن أطرافاً في الاتفاقية، باستثناء بربادوس، وتونغا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسورينام. وانضمت جزر كوك ونيوي إلى الاتفاقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ على التوالي، ولكنهما ليستا دولتين عضوين في الأمم المتحدة.

٥- وأفادت الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن حكوماتها وبرلمانها ومجتمعاتها، بوجه عام، تعتبر التصديق على الاتفاقية خطوة إيجابية. وأشارت ساموا إلى أن عملية الانضمام بحد ذاتها بسيطة وأنه كان لديها إرادة سياسية قوية للانضمام إلى الاتفاقية. واعتبرت المشاورات الوطنية، بما في ذلك حلقات العمل التمهيدية للتصديق وعمليات التقييم التي جرت على الصعيد الوطني قبل الانضمام إلى الاتفاقية، خطوات مهمة.

٦- وأبلغت ساموا بأنها تلقت المساعدة أثناء عملية انضمامها إلى الاتفاقية، لاسيما من مكتب المخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، وذلك عن طريق مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ. وتضمنت هذه المساعدة تدريباً على تطبيق الاتفاقية، وحلقات عمل تمهيدية للتصديق، واجتماعات استشارية ثنائية الأطراف، وتبادلاً للمعلومات ودعمًا عامًا.

### باء- مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٧- شاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية بنشاط في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقدمت مساهمة قيمة في تشغيل الآلية. وبالنسبة للدورة الاستعراضية الأولى، فقد أتمتها هايتي في شباط/فبراير ٢٠١٨، وأتمتها نيوي في حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ وأتمت بليز خلاصتها الوافية في أيار/مايو ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالدورة الاستعراضية الثانية،

أتمت جزر سليمان خلاصتها الوافية في شباط/فبراير ٢٠١٨ وأتمت موريشيوس خلاصتها الوافية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وهناك دول جزرية صغيرة نامية أخرى بسبيلها الآن إلى إتمام تلك الدورة؛ أما ساموا، وهي دولة طرف جديدة، فتكمل الآن دورتها الاستعراضية الأولى وقد أجريت زيارة قطرية لها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٨- واعتُبرت آلية استعراض التنفيذ وسيلة فعّالة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية من خلال استبانة الثغرات القائمة في الأطر القانونية وعمليات إنفاذها. وأفادت الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن الآلية هيأت فرصة قيمة لاستعراض الأطر التشريعية القائمة لمكافحة الفساد ولتقييم مدى الحاجة لإصلاح السياسات والقوانين القائمة وفيما لو لزم بناء القدرات من أجل الوفاء بالتزامات. بمقتضى الاتفاقية. ولاحظت كل من ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وساموا أن آلية استعراض التنفيذ تتيح محفلاً لمناقشة جهود مكافحة الفساد الوطنية على نطاق أوسع مع مختلف أصحاب المصلحة.

٩- وأفيد بأن عملية الاستعراض ساعدت على تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين في الداخل والخارج. وبيّن فيجي وبالاو كيف يسّر التنسيق منذ البداية تنسيق وإنجاز عمليتهما الاستعراضية. وأبرزت ولايات ميكرونيزيا الموحدة كيف وسّعت نطاق التنسيق ليشمل القطاع الخاص وحكومات الولايات. ولاحظت دول جزرية صغيرة نامية أخرى، ومنها جزر كوك و بابوا غينيا الجديدة وتوفالو، أن اللجان الوطنية التي خصصتها أو أنشأتها لغرض مكافحة الفساد اضطلعت بدور هام لا في عملية الاستعراض فحسب، وإنما أيضاً في تنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.

١٠- وأفادت عدة دول جزرية صغيرة نامية بأن عملية استعراض الأقران ساهمت إسهاماً إيجابياً في تعزيز فهمها للممارسات الجيدة وأسلوب تنفيذ أحكام الاتفاقية في سياقات مختلفة. وفي عدة حالات، واصلت البلدان المشاركة حوارها بعد الاستعراض.

١١- وأفادت بلدان جزرية صغيرة في منطقة المحيط الهادئ بأن مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، وفر لها الدعم في عملية جمع المعلومات من أجل تعبئة قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها، وفي عقد حلقات عمل قطرية بشأن الآلية، وأنه كيف الدعم وفق الاحتياجات المطلوبة طوال عملية الاستعراض، وذلك لمساعدتها كدول قيد الاستعراض ودول قائمة بالاستعراض على السواء.

١٢- وقد استضافت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية التي قدمت ردوداً لزيارات قطرية في إطار آلية استعراض التنفيذ. واعتبرت بعض تلك الزيارات بالغة القيمة لأنها أتاحت لأفرقة الاستعراض الالتقاء بأصحاب المصلحة المعنيين وتقدير السياق المحدد للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونوهت جزر كوك بالزيارة القطرية بوصفها أداة ممتازة تساعدت الحكومة على تركيز اهتمامها على هذا الموضوع. وأضافت ترينيداد وتوباغو أن الزيارة أتاحت للخبراء المستعرضين أن يحددوا بدقة كيف يعمل نظام مكافحة الفساد.

١٣- وأبرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية كيف أتاحت لها آلية استعراض التنفيذ تحديد أولوياتها وتركيز جهودها في مجال مكافحة الفساد. وأثني على حلقات العمل اللاحقة للاستعراض

التي تناولت نتائج عملية الاستعراض، حيث سلط فيها الضوء على النتائج والتجارب الناجحة والتوصيات، واعتبرت تلك الحلقات مفيدة.

١٤- وأكدت بعض الدول، ومنها بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر القمر وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، أنها تعمل الآن على تعزيز أطر سياساتها الخاصة بمكافحة الفساد من خلال وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وخطط تنفيذ لها بناء على التوصيات المنبثقة عن الاستعراض.

١٥- وأبلغت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية عن إصلاحات مؤسسية وسياساتية وتشريعية جارية أو مزمنة للاستجابة لتوصيات الاستعراض. وأفادت دول عديدة بأنها تجري إصلاحات تشريعية في إطار التحضير للاستعراض أو متابعة نتائجه وتوصياته. وبشكل خاص، أبلغت كل من بابوا غينيا الجديدة، وترينيداد وتوباغو، وجزر كوك، وسيشيل، وغينيا-بيساو، وموريشيوس، وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، وناورو، وهاييتي، عن وضع تشريعات جديدة وإدخال تعديلات هامة على التشريعات القائمة.

١٦- وأشارت بضع دول جزرية صغيرة نامية إلى تجربتها الإيجابية في المشاركة في الآلية كدول أطراف قيد الاستعراض، وذكرت استفادتها من التبادل الذي تمّ مع الدول الأطراف الأخرى والأمانة، بما يشمل تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات والتحديات التي تلاقها الدول الأطراف قيد الاستعراض. وأكدت كل من ساموا وفيجي وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو أن مشاركتها في الآلية كدولة مستعرضة أفادتها وأعانتها في التحضير لعمليات الاستعراض التي ستخضع لها.

١٧- وفي حين أجمعت الدول على فائدة تنفيذ عملية الاستعراض، فإن تلك العملية لم تخل من بعض التحديات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي داخل الهيئات الحكومية، أدى الافتقار إلى الموظفين المتخصصين وقلة الموارد المخصصة في مجال مكافحة الفساد إلى معالجة تلك المسائل في معظم الأحيان بطريقة ارتجالية. وأشار إلى أنه كان من الصعب في البداية فهم ماهية المعلومات التي ينبغي إدراجها في قائمة التقييم الذاتي، بيد أن دعم المكتب اعتبر بالغ الأهمية في هذا الصدد. وأبلغت ناورو أيضا عن تأخيرات في عملية الاستعراض في حين أبلغت جزر كوك عن مشاكل تعلقة بالترجمة. وذكرت كل من ترينيداد وتوباغو وساموا الصعوبة التي لاقتها في جمع المعلومات في إطار التحضير لعملية الاستعراض، وذلك بسبب عدم توفر الإحصاءات وقدراتهما المحدودة في مجال جمع البيانات.

١٨- وأفادت دول كثيرة بأنها تلقت مساعدة تقنية من المكتب والبرنامج الإنمائي لدعمها في الاستعداد للاستعراض ومتابعة نتائجه على السواء. وتضمنت هذه المساعدة ترتيب الأولويات الاستراتيجية الخاصة بتوصيات الاستعراض والاحتياجات من المساعدة التقنية.

**جيم- الإصلاحات الرامية إلى مكافحة الفساد، التي اضطلعت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ الاتفاقية وبلوغ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة**

١٩- أقرت الدول الجزرية الصغيرة النامية بأهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأقرت بصفة خاصة بضرورة العمل على بلوغ الهدف ١٦ منها (السلام، والعدالة، والمؤسسات القوية)

وتحقيق غاياته. وسعيًا لذلك، أفاد الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية بتنفيذ طائفة من التدابير الوقائية وتدابير إنفاذ القانون لمكافحة الفساد.

٢٠- وأفادت عدة دول جزرية صغيرة نامية بأنها أدرجت الكثير من الغايات الواردة في الهدف ١٦ في سياساتها الوطنية، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية والرؤى الوطنية واستراتيجيات مكافحة الفساد. وشملت بعض تلك السياسات وضع خطط محددة للتنفيذ وأطر للرصد والتقييم.

٢١- ولم تبلغ أي من الدول الجزرية الصغيرة النامية عن وضع أي أطر محددة لمكافحة الفساد من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال إدارة الموارد البرية والبحرية. وأوردت ولايات ميكرونيزيا الموحدة إشارة عامة إلى نظامها لإدارة مواردها من أسماك التونة وذكرت ناورو أنها تركز على مشاكل تغير المناخ والتعدين في قاع البحار العميقة. وأشارت جزر كوك إلى قانون "ماراي موانا" لعام ٢٠١٧، الذي أعلن منطقة جزر كوك الاقتصادية الخالصة منطقة بحرية محمية متعددة الاستخدامات ونصّ على متطلبات للشفافية ينبغي أن تُراعى في عملية صنع القرار.

٢٢- وأفادت عدة دول جزرية صغيرة نامية بأهمية اعتماد نهج شامل للمجتمع ككل في التصدي للفساد. وأشار إلى أن مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني المستمرة في العمل تدعم مؤسسات القطاع العام وأن لها علاوة على ذلك أهمية في المحافظة على زخم الإصلاحات التي تعزز النزاهة والشفافية والمساءلة. وذكر أيضا إنشاء تحالفات واسعة تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع المحلي الأوسع نطاقا لغرض الدعوة إلى إجراء الإصلاحات التي من شأنها أن تعزز ثقة المواطنين في المؤسسات العامة. وخصّص فيجي وتوفالو بالذكر دور البرلمان وعمله مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد. وأشارت عدة دول إلى أهمية القيادة الرشيدة في وضع خطط مكافحة الفساد وتوجيه دفتها.

٢٣- وأفادت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية باتخاذ خطوات لمواجهة الفساد في كلا القطاعين العام والخاص. فقد اعتمدت ترينيداد وتوباغو تشريعات في عام ٢٠١٩ تركزت حول استرداد الممتلكات المكتسبة من الجريمة، ومنع إساءة استخدام المال العام، واسترداد الأموال المسروقة والتعرف على مالكيها الحقيقيين. ونفذت دورات تدريبية بشأن تشريع جديد يتعلق بشفافية الملكية الانتفاعية والمنظمات غير الربحية. وأبلغت فيجي عن الأسلوب الذي اتبعته في إدراج موضوع مكافحة الفساد في برامج التعليم من خلال "المنهج الدراسي الوطني بشأن مكافحة الفساد"، الذي استهل تدريسه في تموز/يوليه ٢٠١٩. وأفادت بابوا غينيا الجديدة باعتماد موثيق بشأن توفير خدمات عالية الجودة للزبائن.

## دال- تبادل المعلومات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تنفيذ الاتفاقية

٢٤- أُبرزت أهمية أنشطة التعلم من الأقران وتبادل المعلومات فيما بين بلدان الجنوب بشأن تدابير مكافحة الفساد، التي تعكس الظروف المحلية، لنجاح جهود مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية. والكثير من هذه الدول لها خصائص متماثلة ويمكن لكل منها أن تستفيد من معرفة كيف تعالج البلدان، التي تعاني من صعوبات مشابهة، المشاكل المماثلة لمشاكلها. وأشارت فيجي وتوفالو إلى حلقات الربط بين بلدان منطقة المحيط الهادئ التي أقامتتها وحدة

الاستخبارات المالية في فيجي مع وحدات أخرى في دول المنطقة. وأفادت بابوا غينيا الجديدة وساموا بأنهما استفادتا من تجربة فيجي في إدراج موضوع مكافحة الفساد في مناهجها الدراسية.

٢٥- وعقب اعتماد مؤتمر الدول الأطراف القرار ٩/٦، الذي شجّع فيه المؤتمر الدول الأطراف والمناخين المهتمين الآخرين على دعم إنشاء منصة مكرسة لإصلاح نظم مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أنشأت المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس، بالتعاون مع مكتب المخدرات والجريمة، منصة بحوث مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكرت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أنها قد تسجلت في المنصة.

## هاء- المساعدة التقنية من الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة

٢٦- أكدت جميع الردود الواردة أهمية المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أدى تنوع التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرات أجهزتها العمومية المحدودة على التصدي لهذه التحديات إلى احتياج متزايد للدعم الخارجي.

٢٧- وأفادت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أرسلت ردوداً، بأنها تلقت مساعدة تقنية عززت تنفيذ الاتفاقية وأسهمت في تنفيذ قرار المؤتمر ٧/٧.

٢٨- وقدمت منظمات وهيئات إقليمية أيضاً مساعدة تقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت بعض الدول إلى التدريب الذي يقدمه كل من فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، والبنك الدولي. وأشارت بابوا غينيا الجديدة وجزر كوك وناورو إلى الأعمال التي يقوم بها الفريق العامل المعني بالجرائم البيئية والفساد التابع لشبكة المشتغلين بالقانون في جزر المحيط الهادئ. وأبلغت بابوا غينيا الجديدة أيضاً بأنها تتلقى دعماً من جهاز النيابة العامة في أستراليا، كما أبلغت ساموا عن المساعدة التي قدمها لها مركز التنسيق المعني بالجريمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ. وذكرت جزر كوك الدعم المقدم لها من خلال البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب، وذلك من أجل ضمان امتثال التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٢٩- وأفادت عدة دول جزرية صغيرة نامية بأنها حصلت على أنشطة للتدريب وبناء القدرات في إطار برامج للمساعدة الثنائية من أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، أشارت بالاو وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) إلى أن الولايات المتحدة وفرت تدريباً في مجال تحقيقات الطب الشرعي وفحوص المختبر الجنائي لموظفي إنفاذ القانون وضروبا محددة من التدريب للعاملين في الجهاز القضائي.

٣٠- وأفادت أستراليا بأنها ملتزمة منذ وقت طويل بمساعدة البلدان على تنفيذ الاتفاقية من خلال تمويل مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، وهو مشروع مشترك فريد من نوعه ينفذه مكتب المخدرات والجريمة مع البرنامج الإنمائي، وذكرت أيضاً أنها تدعم برنامج العمل المشترك صوب نظام عالمي لمكافحة الفساد الذي يضطلع به فرع المكتب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونوهت أستراليا بجهود مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ وما يحققه من آثار إيجابية، وذكرت أن المرحلة الثالثة من

هذا المشروع سوف تبدأ في عام ٢٠٢٠، مما سيكمل مساهماتها الواسعة النطاق الموجهة على الصعيدين الإقليمي والثنائي إلى دعم بلدان منطقة المحيط الهادئ في تعزيز حوكمة القطاع العام وتحسين المساءلة والشفافية، وفقاً للاتفاقية والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٣١- وأفادت الصين بأنها استضافت منتدى الحزام والطريق الثاني للتعاون الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٨، الذي حضرته عدة دول جزرية صغيرة نامية، منها ترينيداد وتوباغو وغرينادا. وركز المنتدى على الأسلوب الذي من شأنه أن يمكن الحكومات من تحسين بيئة الأعمال التجارية وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون في مجال مكافحة الفساد وتحقيق سيادة القانون. وأبلغت الصين أيضاً عن المؤتمر الذي عُقد في غرينادا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن التعاون بين الصين ودول الكاريبي في مجال مكافحة الفساد وإنفاذ القانون. وحضر المؤتمر ممثلون عن أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا. واقترح المشاركون اعتماد سياسة عدم التسامح مع الفساد إطلاقاً وأبرزوا أهمية تنفيذ الاتفاقية والامتثال لسائر الالتزامات تجاه مكافحة الفساد. واتفقوا أيضاً على تشجيع وتوطيد التعاون الدولي في شؤون مكافحة الفساد واتخاذ خطوات جديدة لتعزيز التبادل والتعاون بين الصين ودول الكاريبي في مجال مكافحة الفساد. وأبلغت الصين أيضاً عن حلقات العمل التدريبية التي عقدها حول موضوع مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، التي حضرها مشاركون من جزر البهاما وغرينادا ودول جزرية صغيرة نامية أخرى.

٣٢- وأفادت النرويج بأنها قدمت ضروبا من الدعم لكل من برنامج مكتب المخدرات والجريمة المعني بالتعجيل بتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد على الصعيد العالمي ومشروع FishNET، الذي يرمي إلى زيادة قدرات الدول على منع الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك، بما في ذلك الفساد، والكشف عن تلك الجرائم والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً ومحاکمتهم. وقد أتاح ذلك الدعم إصدار دليل بشأن مكافحة الفساد في قطاع مصائد الأسماك بعنوان "Rotten Fish: A Guide on Addressing Corruption in the Fisheries Sector" في أيار/مايو ٢٠١٩. وأفادت النرويج أيضاً بضروب الدعم التي تقدمها لأمانة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، بما يشمل الدعم المقدم من خلال التعاون المنظم مع مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، التي تقودها فيجي، وكذلك من خلال تنظيم حلقة دراسية حول موضوع "إدارة المحيطات: الفرص والتحديات والتجارب" على هامش مؤتمر محيطنا لعام ٢٠١٩، المقرر عقده في أوغلو يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٣٣- وشملت المبادرات الأخرى التي أبلغت النرويج عنها في إطار التدابير المحددة لتعزيز نظم الحوكمة في إدارة الموارد البحرية والبرية من أجل حماية البيئة وسبل كسب العيش ما يلي: إطلاق رئيس وزراء النرويج الفريق الرفيع المستوى المعني باقتصاد المحيطات المستدام في ٢٠١٨، الذي يشارك أيضاً في عضويته كل من رئيس جمهورية بالاو ورئيس وزراء فيجي؛ وبناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على التفاوض حول صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية

القضائية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام؛ وحلقة عمل في ولايات ميكرونيزيا الموحدة بشأن مكافحة صيد الأسماك غير المبلغ عنه وغير المنظم؛ والمبادرة المشتركة مع بالاو وجزر سليمان وكيريباس بشأن وضع إعلان دولي لمكافحة الجرائم المتعلقة بمصائد الأسماك؛ وبرنامج يرمي إلى مكافحة التلوث البحري بالقمامة والجسيمات البلاستيكية، بالتعاون مع ساموا وفانواتو وفيجي؛ ودعم مبادرة التخلص من النفايات البلاستيكية في الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت النرويج في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الجديد التابع للبنك الدولي "PROBLUE"، الذي يرمي إلى العمل على إيجاد محيطات صحية ومنتجة، ويستهدف فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت النرويج أيضاً إلى زيارة أجراها ولي عهداها مع وزير التنمية الدولية إلى تونغا وساموا وفيجي في نيسان/أبريل ٢٠١٩، والدعوة التي وجهت إلى وزير الخارجية لحضور اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في توفالو في آب/أغسطس ٢٠١٩.

٣٤- وأبلغ الاتحاد الروسي عن استضافته عدة حلقات عمل تدريبية بشأن الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ. وقد دعم الاتحاد الروسي مشاركة خبراء حكوميين ومنسقين من دول جزرية صغيرة نامية شملت بابوا غينيا الجديدة وجامايكا وسيشيل وملديف.

٣٥- وأبلغت السويد عن الدعم الذي قدمته لسيشيل وموريشيوس للمشاركة في دورة تدريبية عقدتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية من أجل تعزيز فهمهما لمعايير الفرقة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ تدابير فعالة بهذا الصدد.

## واو- المساعدة التقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم الإصلاح في مجال مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٦- يقدم المكتب حالياً المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مستشار إقليمي متفرغ مقره فيجي. وهناك أيضاً مستشارون إقليميون آخرون لشؤون مكافحة الفساد، يُذكر من بينهم بصفة خاصة المستشار الإقليمي لأمريكا الوسطى والكاربي، يقدمون المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، كلٌّ في منطقتهم.

٣٧- وقد ذكرت معظم الدول أنها تلقت دعماً من المكتب في جميع مراحل المشاركة في آلية استعراض التنفيذ، تشمل تدريب جهات الوصل وخبراء الاستعراض، وكذلك خلال عمليات متابعة الاستعراض. ويقدم المكتب مساعدات تقنية في مجالات متعددة، منها صياغة التشريعات، ودعم عملية وضع السياسات، وبناء القدرات، ومشاركة المجتمع وتنفيذ المبادرات القطرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٨- وقدم المكتب المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٩- فعلى الصعيد الوطني، عمل المكتب على تيسير الانضمام إلى الاتفاقية ودعم المشاركة الفعالة في آلية استعراض التنفيذ. ومن ذلك على سبيل المثال، المساعدة التقنية التي قدمها المكتب إلى بربادوس لدعم انضمامها إلى الاتفاقية.



٤٠ - ووفر المكتب دعماً مباشراً لعمليات الإصلاح الوطنية في مجال مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقدم المكتب مساعدة ودعمًا تقنيين تشريعيين من أجل وضع ثلاثة مشاريع لقوانين لإصلاح تشريعات مكافحة الفساد في الجمهورية الدومينيكية في ٢٠١٨. ودعم المكتب أيضاً وحدة التحليل المالي التابعة للجمهورية الدومينيكية من خلال توفير التدريب في مجال التحقيقات الموازية من أجل منع غسل الأموال. وفي ترينيداد وتوباغو، تولى المكتب توجيه عملية توفيق إجراءات الاشتراء العمومي مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وفي عام ٢٠١٨، وفر المكتب للجنة النزاهة في جامايكا تدريباً متخصصاً على أساليب التحقيق في قضايا الفساد. وأدى ذلك إلى زيادة في الطلبات على تنظيم حلقات مشتركة بين المؤسسات لدعم القدرات الوطنية والتنسيق فيما بينها. وفي غرينادا، قدم المكتب لمفوضية النزاهة تدريباً متخصصاً بشأن تقنيات مراجعة الحسابات، مما أفضى إلى إجراء تحقيقات وطنية رئيسية بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون الوطنية. وفي بربادوس، قدم المكتب مشورة تشريعية لتنقيح قانون النزاهة في الحياة العامة. وفي تيمور-ليشتي، قدم خبراء المكتب مساعدة في صياغة قانون جديد للجنة مكافحة الفساد، وكذلك مساعدة بشأن نظام إقرارات الذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح. ودعم المكتب للجنة المذكورة أيضاً في تعزيز التعاون بين الوكالات ومع الهيئات الأخرى المتخصصة في إنفاذ القانون من أجل التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، وذلك من خلال توفير دورات تدريبية معدة حسب الطلب لتنمية المهارات.

٤١ - وقد تلقت عدة دول جزرية صغيرة نامية دعماً من المكتب في وضع وتنفيذ سياساتها أو استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الفساد. ففي بربادوس وجامايكا، قدم المكتب مساعدة تقنية مستمرة في وضع استراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية. ودعم المكتب هاتي في تقييم استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية لعام ٢٠٠٩، وإعداد تحليل وطني بشأن الفساد والحوكمة وصياغة استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد.

٤٢ - وساعد المكتب ملديف في تعزيز النزاهة لدى لجنة مكافحة الفساد من خلال دعم اللجنة في وضع خطة استراتيجية مؤسسية لمكافحة الفساد وتوفير الخبرة الفنية اللازمة لتطبيق منهجية تقييم ومعالجة مخاطر الفساد. وركز المكتب أيضاً على بناء قدرة اللجنة على التحقيق وكذلك قدرة هيئات إنفاذ القانون المتخصصة الأخرى على التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد المنطوية على المعاملات المالية والتدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك غسل الأموال، من خلال توفير نمائط من التدريب على المهارات مصممة وفقاً للاحتياجات.

٤٣ - وفي إطار الشبكة العالمية لنزاهة القضاء التابعة لمكتب المخدرات والجريمة، التي تهدف إلى تعزيز نزاهة الجهاز القضائي في تنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية، تستخدم البلدان التالية بصفة تجريبية أدوات التدريب على الأخلاقيات القضائية: بليز وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وغينيا بيساو وموريشيوس وهاتي. وقد شاركت جميع هذه البلدان (باستثناء الجمهورية الدومينيكية) في حلقات عمل لتدريب المدربين استندت إلى تلك الأدوات. ونفذت حتى الآن عدة بلدان برامج تدريبية وطنية، منها جامايكا في آب/أغسطس ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٩، وبلير في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وموريشيوس في أيار/مايو ٢٠١٩ وهاتي في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وعقدت

أيضاً حلقة عمل إقليمية لتدريب المدربين في منطقة الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المكتب مجموعة مواد تدريبية بشأن الأخلاقيات القضائية.

٤٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، دعم المكتب إعداد الاتفاق الإقليمي لإعادة الموجودات المستردة، وهو الأول من نوعه على الصعيد العالمي، وقد اعتمد الاتفاق في شباط/فبراير ٢٠١٩. ووقعت عليه كل من أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وغرينادا. ويتوخى المكتب، بالتعاون مع الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة وبالإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، دعم تنفيذ الاتفاق في المنطقة من خلال توفير المساعدة التقنية بشأن إعادة الموجودات المستردة.

٤٥ - وواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية في مجال التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها ومحاکمتهم، بما يشمل عقد حلقة عمل إقليمية في بنما حضرها مشاركون من هيئات إنفاذ القانون في كل من باربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وغرينادا.

٤٦ - وقدمت أستراليا معلومات عن دعمها لمشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ. وقد ساعد هذا المشروع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على تحسين سبل منع الفساد ومكافحته من خلال التنفيذ الفعال للاتفاقية ومن خلال وضع وتنفيذ إصلاحات مناسبة لمكافحة الفساد.

٤٧ - وقدمت المساعدة بصفة خاصة عن طريق مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ بغية تمكين الدول من الانضمام إلى الاتفاقية، وقدم دعم تشريعي للدول في منطقة المحيط الهادئ لمساعدتها على تحسين استعدادها للمشاركة في آلية استعراض التنفيذ وفي الجهود الرامية لمعالجة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض وتبادل الممارسات الجيدة. وجرى أيضاً تيسير وضع وتنفيذ إصلاحات وطنية في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك استراتيجيات مكافحة الفساد. ودُعم أيضاً، في إطار المشروع، تبادل المعارف وبناء القدرات في دول منطقة المحيط الهادئ، وذلك بالمساعدة على تبسيط برامج الإعارة والتبادل بين المؤسسات ذات الصلة، بالإضافة إلى توفير المزيد من فرص التبادل بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، جرى تنظيم حلقات عمل إقليمية ووطنية بشأن التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها مع التركيز على غسل الأموال، وذلك بالتعاون مع كل من بالاو وبابوا غينيا الجديدة وجزر مارشال وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة). ونفذت أعمال بشأن إدراج موضوع مكافحة الفساد في المناهج التعليمية في كل من بالاو وبابوا غينيا الجديدة، وتوفالو، وجزر سليمان، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس. ونُظم أيضاً، برعاية المشروع، عدد من أنشطة تبادل المعارف بين بلدان الجنوب مع مواصلة تنفيذ برنامجه السنوي للإعارة، الذي يربط بين وحدات الاستخبارات المالية في المنطقة ووحدة الاستخبارات المالية في فيجي. وبالإضافة إلى ذلك، تم في إطار المشروع تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية ودور الجهات الفاعلة من غير الدول في مكافحة الفساد، بما في ذلك البرلمان، وغرف التجارة ووسائل الإعلام.

٤٨ - وكذلك في إطار مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، عُقدت حلقات عمل تمهيدية للتصديق في ساموا ونيوي، وتلقت جميع الدول الأطراف من منطقة

المحيط الهادئ دعماً في مرحلة التقييم الذاتي من آلية استعراض التنفيذ. ونُظمت حلقات عمل لاحقة للاستعراض في ١١ بلداً من بلدان منطقة المحيط الهادئ لمساعدتها على ترتيب أولويات توصيات الاستعراض ووضع خطة عمل لتنفيذها. وعقب حلقات العمل تلك، تلقت كل من بابوا غينيا الجديدة، وتوفالو، وجزر سليمان، وفانواتو، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) دعماً من أجل وضع وتعزيز استراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد. وبالاستناد إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد كأساس، أعدت جزر سليمان مشروع الشفافية والمساءلة، وهو مشروع منبثق من مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ. وقُدِّمت المساعدة إلى كل من ساموا وكيريباس لإنشاء لجان وطنية لمكافحة الفساد تتولى تنسيق وضع استراتيجيات وإصلاحات أوسع نطاقاً لمكافحة الفساد. وتلقت أيضاً بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) مساعدة من أجل صياغة التشريعات.

٤٩- وأنجز، في إطار مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، قدر كبير من العمل مع الشباب والمجتمع المدني، من خلال عقد حلقات عمل لمكافحة الفساد وبرنامج لتدريب المدربين استند إلى مجموعة أدوات شباب المحيط الهادئ للدعوة إلى مكافحة الفساد وصمم لغرض توعية الشباب بمشكلة الفساد. وقُدِّم في إطار المشروع أيضاً الدعم إلى المجتمع المدني والشباب من خلال مبادرات مكافحة الفساد في جميع أنحاء المنطقة. وشملت الأمثلة على ذلك ما يلي: مبادرة ميزانية المواطن التي اضطلعت بها منظمة الشفافية الدولية في فانواتو؛ وحملة للتوعية بمكافحة الفساد نظمتها شبكة العمل المناخي في كيريباس؛ واعتماد مدونات قواعد السلوك لغرف التجارة في تونغا وساموا ونيوي؛ وإنشاء شبكة الصحفيين المناهضين للفساد في منطقة المحيط الهادئ بالاشتراك مع رابطة أبناء جزر المحيط الهادئ. كما أقام فرع جزر سليمان لمنتدى شباب منطقة المحيط الهادئ شراكة مع رابطة المنظمات غير الحكومية في جزر المحيط الهادئ لتبادل الخدمات الإنمائية، وذلك من أجل تنظيم حملة بشأن قانون مكافحة الفساد الذي أقر في عام ٢٠١٨.

٥٠- ويجري الآن تصميم دورة دراسية في موضوع مكافحة الفساد، بالاشتراك مع جامعة جنوب المحيط الهادئ، تحت رعاية مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ. ومن المقرر أن تبدأ الدورة الدراسية في عام ٢٠٢٠، في إطار برنامج دبلوم الريادة والحوكمة. وهي تستند إلى مبادرة "التعليم من أجل العدالة".

٥١- وفي سياق تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الحق في الحصول على المعلومات، كان لمشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ أهمية أساسية في دعم إعداد قانون وسياسة عامة بشأن الحق في الحصول على المعلومات في فانواتو، بالإضافة إلى إنشاء وحدة الحق في الحصول على المعلومات في ذلك البلد. ونظمت الوحدة المذكورة تدريباً على الصعيد الحكومي وصعيد المجتمعات المحلية، بما في ذلك في الجزر الخارجية. ونفذت في إطار المشروع أعمال في كل من جزر سليمان وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، تعلقت بقوانين الحق في الحصول على المعلومات في تلك البلدان.

٥٢- وترد معلومات أخرى عن المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في تقرير الأمانة عن تحليل احتياجات المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القطرية والمساعدة

التي يقدمها المكتب (CAC/COSP/2019/14)، وكذلك في تقرير من الأمانة عن حالة تنفيذ قراري المؤتمر ٥/٧ و ٦/٧، بشأن منع الفساد (CAC/COSP/2019/2)).

### ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٣ - تؤلف الدول الجزرية الصغيرة النامية مجموعة بلدان متنوعة، ولكنها تواجه مع ذلك تحديات متشابهة في تنفيذ الاتفاقية، نظراً لصغر حجم اقتصاداتها ومساحتها الجغرافية، وقلة عدد سكانها، وقدراتها المحدودة في مجال الإدارة العمومية، وتواتر حالات تضارب المصالح فيها.

٥٤ - ولعلّ المؤتمر يودُّ أن يقر بالتقدم المحرز في تنفيذ قراره ٧/٧ وبالتحديات التي تعترض ذلك التنفيذ، وأن يقترح تدابير في هذا الشأن تتخذها الدول الأطراف والأمانة مستقبلاً.

٥٥ - ولعلّ المؤتمر يودُّ أن يسلِّط الضوء على الحاجة إلى توفير موارد من خارج الميزانية للسماح لمكتب المخدرات والجريمة وسائر الجهات التي تقدّم المساعدة بمواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، لعلّ المؤتمر يودُّ أن يدعو الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى إعادة تأكيد التزامها بإجراء إصلاحات في مجال مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يشمل القيام بمبادرات فردية والتعاون وتوفير الموارد المالية، وخصوصاً في شكل تبرعات متعددة السنوات ومخصّصة بشروط ميسرة من خارج الميزانية.